

البعد الجيوسياسي في العلاقات الأمريكية المغاربية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

Geopolitic Dimension of the US- Maghreb Relationships after September

11th, 2001 Events

جامعة محمد بن أحمد وهران 2 الجزائر	دراسات استراتيجية وعلاقات دولية	مناد محمد * Menad Mohamed aminemedan@yahoo.fr
DOI : 10.46315/1714-011-001-029		

الإرسال: 2021/01/01 القبول: 2021/02/16 النشر: 2022/01/16

ملخص:

يشكل المغرب العربي منطقة محورية تتلاقى فيها أربعة اتجاهات عالمية، تعتبر أبعادا جيو-استراتيجية، وهدفنا من البحث هو التطرق للأهمية الاستراتيجية للمنطقة في المنظور الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ مع دراسة أولويات وتحديات هذا المنظور في ظل التنافس الدولي.

إن السيطرة الأمريكية على الصعيد الدولي تركزت أكثر بعد هذه الأحداث، وكانت دافعا قويا للهيمنة على العالم، وتقليص الدور الأوروبي على مستوى المنطقة المغاربية؛ ظهر ذلك في قيام الولايات المتحدة من إحكام قبضتها على عملية محاربة الإرهاب على مستوى منطقة حوض البحر المتوسط المجال الحيوي لفرنسا، دون الوقوع في اعتبارات التبعية الاستراتيجية لأوروبا.

كلمات مفتاحية: الولايات المتحدة؛ المغرب العربي؛ الموقع الاستراتيجي؛ أحداث 11 سبتمبر؛ المصالح الأمريكية.

Abstract

: The Maghreb, which is a pivotal zone, is at the crossroad of the four world directions considered as geo-strategic dimensions. Our research aims to study the Maghreb's strategic importance in the US perspective, its challengers and priorities after September 11, 2011 events.

America's authority on the international level was clear after these events and was a strong motive for its world hegemony. Besides the reduction of the European role in the Maghreb region was fulfilled through America's firm control over terrorism fighting operation in the Mediterranean region, a vital zone for France, without falling under the European strategic subordination.

Keywords: USA; the Maghreb Arab; Strategic location; September 11th events; American interests.

مقدمة:

إن العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي عموما كانت قائمة منذ زمان، أي منذ نيل الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها سنة 1776، وهذا حسب ما كانت تفتضيه المصلحة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، غير أنه وبعد نيل الدول المغاربية استقلالها وخلال مرحلة الحرب الباردة، لم يتطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة إلى مستوى رسم استراتيجية مستقلة وواضحة المعالم تجاهها.

هذا الاهتمام عاد ليتطور ثانية بعد نهاية الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفياتي آنذاك، وبروز المطامع الاقتصادية الأمريكية لأول مرة عبر ما سمي بمبادرة إقامة شراكة اقتصادية مع دول المنطقة سميت بمبادرة إيزنستات .

إن أهم ما يميز عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو تلك التغيرات التي حصلت على المستوى العالمي، إضافة إلى ما أحدثته من تأثير في حقل العلاقات الدولية، كذلك فقد شكلت هذه الاحداث - حسب كثير من الدارسين - تحولا في النظرة الاستراتيجية للولايات المتحدة، وبهذا غيرت من طريقتها في التعامل مع العالم فيما يخص القضايا التي تمس الأمن الدولي.

تأسيسا على هذا، احتلت المنطقة مكانة مركزية في سلم الاستراتيجية الأمريكية، بحكم العلاقات القديمة التي كانت تربط الطرفين، وبحكم محددات مختلفة تتمثل في الموقع الاستراتيجي الذي جعل منه رابطا لعدة وحدات إقليمية ودولية، فالمغرب العربي يحتل جزءا من البحر المتوسط من جهته الجنوبية، وجزءا من المحيط الأطلسي من الجهة الغربية للقارة الإفريقية، فموقعه هذا جعله يطل على أوروبا التي لا تبعد عنه سوى ببضع كيلومترات فقط من الجهة الشمالية، ويطل على المحيط الأطلسي من الجهة الغربية، فضلا عن كونه يراقب ممرا مائيا عالميا هو مضيق جبل طارق، الذي يعتبر المدخل الرئيسي للنشاط البحري الأطلسي والهندي عبر المتوسط، هذه المعطيات الجغرافية للمنطقة- إضافة إلى الانخراط الكلي لدوله في محاربة الإرهاب إلى الجانب الأمريكي- شكلت حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، وكانت حججا وذرائع ملائمة من أجل التدخل في هذه المنطقة الهامة.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية للبحث والنقاش:

ما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في السياسة الأمريكية؟ وهل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية تجاه المنطقة، من تحديد أولوياتها الاستراتيجية بصفتها القوة المهيمنة على النظام الدولي، في ظل تحديات داخلية ومنافسة خارجية؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات تثار الفرضيات التالية:

- شكلت الأهمية الجيو-استراتيجية للمغرب العربي جوهر الصراع والتنافس الدولي.

- إن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت ذريعة وسببا مباشرا في عملية التدخل في عدة مناطق قصد السيطرة على مصادر الطاقة والثروات المعدنية تحت غطاء محاربة الإرهاب.

- تهدف السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي لبناء استراتيجية اقتصادية، سياسية، أمنية لاحتواء مصادر التهديد استنادا إلى طبيعة الموضوع، ومشكلته البحثية وحتى يتمكن الباحث من الإجابة على التساؤلات المطروحة، يجب أن يكون العمل متبعا لخطوات البحث العلمي القائم على استعمال المناهج، فقد كان من الأنسب استخدام منهج دراسة الحالة وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. كذلك من بين المناهج المستعملة، نجد المنهج التاريخي، الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وبطريقة أخرى يمكننا هذا المنهج من رصد وتتبع التطور التاريخي لمسار الاستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية في المنطقة. وعليه فخطة البحث هي كالتالي:

المبحث الأول: محددات العلاقات الأمريكية المغربية

تتمثل محددات العلاقات الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بالدرجة الأولى في العامل الجغرافي الذي يحدد الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية. وفي دراسة الموقع الجغرافي، نجد أن أول ما يلفت الانتباه هو الموقع من الناحية الفلكية، بالنسبة لخطوط الطول والعرض. ولعل التأكيد على معرفة الموقع بالنسبة لخطوط العرض ضرورة في معرفة تشكل المناخ وتأثيره على النشاط البشري. ويعتبر فريدريك راتزل Friedrich Ratzel أول من درس أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة، وقد ربط بين النمو بإعتباره ظاهرة طبيعية والدول كوحدة سياسية. " (محمد ع 2006، ص 61، 62).

إن القيام بعملية مسح تاريخية للاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي تؤكد أن بلدان المنطقة، خاصة المغرب والجزائر وتونس، قد شكلت دعامة جسر بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط للقوات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، وذلك بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به هذه البلدان" (سعيد الهوسي، 2012، ص 40).

كما يمكن الإقرار بأن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة يعود أيضا إلى عوامل ثلاثة أخرى أساسية، كان لها الدور المميز في لفت الانتباه الأمريكي لهذه المنطقة، والتي يمكن إيجازها في الرغبة في احتواء المد المستقبلي للاتحاد الأوروبي جنوبا ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل... والتموقع من أجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة في المغرب العربي ...، مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا (عبر المغرب العربي مستقبلا)... وأخيرا التعامل الأمني مع مصادر الإرهاب... والتطرف عندما يشكل تهديدا لمصالحها الآنية أو المستقبلية" (امحد بروق، 2010). وبهذا فقد أصبح من اللازم ولأجل إحكام السيطرة على منطقة البحر المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط، وجوب ضمان ولاء دول شمال إفريقيا لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: المحدد الجيو استراتيجي للعلاقات الأمريكية المغربية

يشكل المغرب العربي منطقة محورية تتلاقى فيه أربع اتجاهات عالمية، هذه الاتجاهات هي في نظر القوى العظمى تعد أبعادا جيو-استراتيجية تحظى بها المنطقة، فبالإضافة إلى موقعه جنوب البحر المتوسط - الذي يعتبر امتدادا لجنوب القارة الأوروبية نحو الشمال-، على شريط ساحلي يطل على البحر المتوسط جعل من دوله نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سبوت شرقا، حيث يقول الجنرال بويس Buis في هذا الشأن " يظهر المتوسط مع نهاية (...) القرن العشرين، فضاء استراتيجيا ذا أهمية حيوية (..). نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها (1200 كلم) على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرص تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط (1900 كلم) الممتدة من إيطاليا إلى اليونان" (محمد بلخيرة، 2014، ص 81). كذلك فإن موقعه في شمال القارة الإفريقية، قد جعل منه بوابة نحو العمق الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى، أما من جهة الغرب فهو يعتبر نقطة يتلاقى فيها البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، المضيق الذي يصل أوروبا بإفريقيا، ويربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، حيث تتمتع المضائق بأهمية من الدرجة الأولى في توازنات الاستراتيجيات العالمية، ولها خاصية مؤثرة إلى حد كبير في تحديد مسار التجارة الدولية والموارد الخام وخطوط النقل الجيو-اقتصادية، ومناطق التأثير بين القارات، واستراتيجية الأمن العالمية والإقليمية (احمد ع، 2019، ص 273). أما من الجهة الشرقية فهو يعد ممرا بامتياز نحو منطقة الشرق الأوسط وقارة آسيا، هذا الموقع المتميز كان سببا ودافعا في لفت الاهتمام الأمريكي والقوى الكبرى عموما نحوه، هذا الاهتمام أيضا "كان خطة قديمة، تبلورت

ملاحظتها من حيث القدرة على التجسيد واقعيًا منذ أن نجحت الإدارة الأمريكية في خلق الاختلاف العميق بينها وبين فرنسا (الدولة الكولونيالية في إفريقيا). وكان التهديد لأول مرة على لسان بول ولفويتز *Paul Wolfowitz* بتاريخ 04 أكتوبر من سنة 2003 " (المديني ت، 2006، ص 33).

إن الموقع الاستراتيجي الهام للمنطقة هو الذي جعل الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية - تقوم بعملية الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والقوات الأمريكية في مدينة الدار البيضاء المغربية - نظرا للموقع الجيو - استراتيجي، من وجهة النظر العسكرية، والحقيقة أن هذه النظرة - من الزاوية الاستراتيجية العسكرية - هي التي أسست للاهتمام الأمريكي بالمنطقة منذ مطلع الأربعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة" (بلقزيز وآخ، 2004، ص 69).

لقد كان للموقع الاستراتيجي دور مهم في تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة ومنطقة المغرب العربي منذ عملية الإنزال العسكري لقوات الحلفاء، حيث أصبحت البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتسع مده بعد ذلك - وبخاصة في المغرب الأقصى - لتصبح في حوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة، إن التركيز على أهمية المنطقة وموقعها الاستراتيجي كان اختيارا مدروسا من الناحية الاستراتيجية ولم يكن اعتباطيا، وإنما كان مخططا له من طرف قادة عسكريين أمريكيين مختصين في الاستراتيجية العسكرية، حيث استمرت هذه القواعد حتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، وبخاصة منها القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة وبن سليمان، وبن جدير وسواها من مدن المغرب" (بلقزيز وآخ، ص 69). كذلك على مستوى التراب الليبي؛ تعتبر قاعدة هويلس الاستراتيجية التي تنازلت عنها بريطانيا لصالح الولايات المتحدة لتتخذها هذه الأخيرة مقرا لقيادة قوة الطيران 17، وحلقة رئيسية في قواعد الطيران الاستراتيجي الأمريكي، ومركزا للإعداد والتدريب، وتعتبر هذه القاعدة الجوية والبحرية ضمن الاستراتيجية الأمريكية لبلاد المغرب العربي باعتبارها أكبر قاعدة عسكرية، وقد سخرت لأهداف عدوانية كالتدخل لغزو لبنان 1958، وكذا عدوان 1967 " (سعيد الهوسي، ص 42)

المطلب الثاني: المحدد الأمني - الاقتصادي للعلاقات الأمريكية المغربية

يتجلى المحدد الأمني الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في موضوع مكافحة الإرهاب وحماية المصالح الخاصة بالطرفين، فبالنسبة للولايات المتحدة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عاد الجانب الأمني ليفرض نفسه على جدول أعمال السياسة الأمريكية، حيث طغت الهواجس الأمنية في تعاطي الولايات المتحدة مع موضوع الإرهاب الذي منحه اهتماما

خاصا، وتأكيدا لهذا الاتجاه بدأ مدير مكتب التحقيقات الفدرالي "اف بي اي" روبرت مولر" في شهر فيفري 2006 بجولة شملت كلا من المغرب، الجزائر وتونس وتندرج في إطار التنسيق الدوري في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب" (البار ويسكري، 2014، ص 54).

وعليه فقد حظيت المنطقة باهتمام بالغ الخطورة في ظرف متسارع جدا تسارع الأعمال الإرهابية التي باتت تهدد المصالح الأمريكية والأوروبية على حد سواء، فإذا كانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي الموضوع الرئيس الذي يؤرق الأوروبيين، فإن ما يؤرق الأمريكيين هو التقارير التي أظهرت أن واحدا من كل أربعة "إستشهاديين" في العراق أتى متطوعا من المغرب العربي لقتالهم، واستجابة للطلبات الأمريكية الملحة اتخذت الحكومات المغربية كل التدابير الممكنة لسد منافذ السفر للعراق وسن بعضها قوانين جديدة صنفت نية التطوع للقتال إلى جانب المقاومة العراقية في خانة الأعمال الإرهابية (البار، ويسكري، 2014، ص 55).

إن انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة المغرب العربي وفي منطقة الساحل الإفريقي وفي مالي، جعل الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة ينظرون بعين الخطر إلى هذه المنطقة التي قد تشكل في المستقبل بؤرة للتوتر، لذلك فقد كان هدف واشنطن من تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية بدول المنطقة هو مساعدتها في زيادة قدراتها على مكافحة هذه الظاهرة بفعالية أكبر، كذلك فإن منطقة المغرب العربي تعتبر بوابة نحو العمق الإفريقي حيث تدرجها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الإفريقية لما يتعلق الأمر بالملف الأمني - الاقتصادي، فممنذ بدايات سنة 2000 صارت الولايات المتحدة تنظر للمنطقة ككتلة جيو - أمنية معرضة لكل المخاطر التي تنعكس سلبا على الفضاء المتوسطي الأوروبي" (سمير قط، 2017، ص 129).

كذلك فقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 دور في تسارع بعض الدول لكسب رضى الولايات المتحدة عن طريق القيام بإصلاحات داخلية، حيث ساد بعض الاعتقاد مباشرة بعد هذه الأحداث أن هناك صلة بين نشر الديمقراطية في العالم وخصوصا في المنطقة العربية والإسلامية والأمن الداخلي للولايات المتحدة.

المبحث الثاني: الأولويات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية المغربية

يرتبط مفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية بالحفاظ على المصالح القومية العليا، عن طريق الاعتماد على القوة العسكرية الهائلة، وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لسيطرتها الاستراتيجية عبر العالم الذي بدوره ينطوي على عدة أهداف تصنف إلى مستويات منها بعيد ومتوسط وقريبة المدى، ومنها ما يمثل تحقيقه مصلحة ملحة تقع على عاتق

صانع ومتخذ القرار الأمريكي، إلا أن الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي ترى فيها ضرورة قصوى لتحقيقها هي ما يتعلق بأمنها القومي وتفوقها الاستراتيجي والحفاظ على ديمومة بقائها على قمة الهرم الدولي (الأحادية القطبية) ضمن إطار النظام الدولي" (مردان ب، 2014، ص 4).

تكتسي منطقة المغرب العربي، أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة من ناحية الموقع، نظرا لما تملكه من شريط ساحلي على طول البحر المتوسط الذي يعتبر الممر الرئيسي للطاقة والمحرك الأساسي والحيوي لاقتصاديات القوى الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث تفيد بعض الأرقام أن 65% من الواردات النفطية والغازية الأوروبية الواردة من شمال إفريقيا تنقل عبر المتوسط، وتمر عبر المسلك البحري نحو 15% من الصادرات الطاقوية الخليجية والمغاربية الموجهة نحو الولايات المتحدة" (محمد بلخيرة، ص 90).

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001، كثيرا في تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه القضايا العالمية خاصة الأمنية منها، حيث جاءت هذه الأحداث لتعطي بعدا آخر -أمنيا- للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، ولتدشن عصرا جديدا في الاستراتيجية الأمريكية، في إطار حربها العالمية على الإرهاب، والتي وضعت المنطقة المغاربية كإحدى الفضاءات المحورية في هذه الاستراتيجية" (سمير قط، ص 128).

لم تكن منطقة المغرب العربي على وجه العموم بمنأى عن هذه التطورات، حيث أصبحت ميدانا بامتياز للعبة التنافس الدولي بين القوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها، إذ يظهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بعدما شهدت المنطقة فتح الأسواق وتوقيع اتفاقية التبادل الحر، إلا أن التواجد الأمريكي لا تحركه أهداف اقتصادية بالدرجة الأساس، وإنما أهداف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، مما يعني دخول هذه الدول ضمن منظومة التوسع العسكري الأمني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم، وتعاضم وزنها على الساحة الدولية وكسب المواقع في مختلف المناطق عن طريق إقامة تحالفات استراتيجية للقضاء على الإرهاب" (مجيد كامل حمزة، 2011، ص 125).

وهذا أصبحت كل تحركات الولايات المتحدة الأمريكية باسم محاربة الإرهاب؛ العدو الأمريكي الجديد، وسيطر البعد الأمني بصورة جلية على توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

المطلب الأول: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة المغرب العربي

تشكل منطقة المغرب العربي باعتبارها مجالا جيو سياسيا أهمية بالغة اقتصاديا واستراتيجيا. فهي همزة وصل جيو حضارية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. وهي مصدر فعلي

لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى حسب منطق استباقي، مرتبط بمقتضيات التموّج التأسيسي للعالم المستقبلي" (صبيحة بخوش، 2007، ص 42)

باللغة الاستراتيجية، تعتبر منطقة المغرب العربي بوابة استراتيجية وممرًا لا بد من عبوره نحو الساحل الإفريقي باتجاه عمق القارة الإفريقية، ومن هذا المنطلق يمثل الساحل الإفريقي معبرًا بين المنطقة الشمالية لإفريقيا المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء ونسج التاريخ أشكالًا من المبادلات والارتباطات الوثيقة بين المنطقتين دفع بهما إلى مصير مشترك.

تتمتع منطقة المغرب العربي بمكانة معتبرة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة ومصادر الطاقة لاقتصاداتها، فهي تتوفر على موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة موزعة بين الدول الخمس على نحو يمكن من استغلالها وفق متطلبات اقتصاد كيان مندمج كبير، فهذه المنطقة تمتلك كما وافرا من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط حيث يتجاوز الاحتياطي منه 5 مليار طن (50، 6 مليار برميل سنة 2005)، والغاز يزيد عن 6100 مليار م3 إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة وكذلك الفوسفات، والحديد والنحاس والذهب، وكل هذه الإمكانيات كفيلة بأن تجعل منها قطبا اقتصاديا متميزا ومنافسا" (الحاج اسماعيل زرقون، 2010، ص ص. 240 - 241). كذلك فإن اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بالمنطقة، يدخل ضمن نظرتها الاستراتيجية لأهميتها، وعلاقة ذلك بمصالحها الحيوية، التي أصبحت ترى في السنوات الأخيرة أن هناك عوامل متعددة قد تهدد وجودها وعلى رأسها ظهور التنظيم الإرهابي المسمى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح يمثل تهديدا قويا لأمنها وأمن أوروبا على حد سواء، الأمر الذي دفعها إلى بذل المزيد من التقارب تجاه هذه المنطقة لتثبيت وجودها الأمني والسياسي والعسكري، حيث عملت أيضا على إقناع بعض حكومات المنطقة بالسماح لها ببناء قواعد عسكرية تكون منطلقا لمحاربة الجماعات الإرهابية وضمان أمن واستقرار المنطقة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر "منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الإفريقيين (عبد العالي عبد العالي حور، 2019، ص 189).

هذه التهديدات (الإرهاب والهجرة غير الشرعية) التي ميزت المنطقة قد تمتد مستقبلا إلى دول الجوار، كما يمكنها أن تصل إلى الحدود الجنوبية لأوروبا عن طريق جنوب المتوسط. بعد اعتداءات 11 سبتمبر ضاعفت الولايات المتحدة من استثمارها العسكري في إفريقيا بعد أن قدمت لها الحرب على الإرهاب الحجج الضرورية لذلك، وكما أكد الرئيس بوش خلال

جولته لإفريقيا في جويلية 2003: "لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية أو استخدام إفريقيا قاعدة لتهديد العالم". (Khadija M, juin 2008, p.10)

هذه النظرة لم تكن وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فحسب، بل كان مخططا لها من قبل، وهذا ما يؤكد التصريح الذي جاء على لسان روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، من أن الحوار الذي يدور في أوساط القرار الاستراتيجي الأمريكي هو أن المسألة المركزية بطبيعة الحال هي القدرة على التحرك بسرعة لمواجهة التهديدات المحتملة: التي يمكن أن تنشأ في نقاط متباعدة من العالم، وعليه فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتفتح أمام الولايات المتحدة فرصة جديدة كانت تتطلع إليها لإعادة رسم الخريطة السياسية وغزو العالم وإحكام سيطرتها عليه.

المطلب الثاني: التعاون الاستراتيجي الأمني

تعتبر منطقة المغرب العربي حلقة استراتيجية مهمة في الحرب الدولية على الإرهاب، وهي مدعوة للعب دور دولي بسبب غناها الطاقوي، وموقعها الجيو-استراتيجي الهام، وأخيرا انتمائها إلى العالم العربي-الإسلامي الذي يشكل مصدر القلق بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السياسة الأمنية للولايات المتحدة تجاه دول المنطقة تفرض ضرورة التزام هذه الدول بالمشاركة الفعالة في الحرب العالمية على الإرهاب، وما يتطلبه هذا الالتزام من تنسيق أمني وتعاون عسكري، لضمان الاستقرار في المنطقة خدمة للمصالح الأمريكية.

إن تركيز الولايات المتحدة على التنسيق الأمني والتعاون العسكري بات أكثر من ضروري، حيث أصبح ملف محاربة الإرهاب نقطة ثابتة في جدول أعمال كل المحادثات التي يجريها المسؤولون الأمريكيون مع نظرائهم في بلدان المغرب العربي.

لقد أطلقت الولايات المتحدة سنة 2005 مبادرة عُرفت باسم مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans Sahara Counter Terrorim Initiative T.S.C.T.I الذي تم في إطارها إرسال قوات جوية خاصة إلى بلدان الساحل الإفريقي، لتدريب القوات المسلحة لدول المنطقة للتصدي للاعتداءات الإرهابية ومواجهة الأزمات الأمنية، قدرت ميزانيته بـ 60 مليون دولار سنويا. (Christopher Hemmer, (2007), p.57.

وتضم كل من المغرب، تونس، الجزائر، وقد عبر أحد الموظفين الرسميين الأمريكيين في تمثيل له بتجمع إقليمي بالجزائر عن أهداف هذا البرنامج قائلا: "إن هذا البرنامج يناشد ربط جهودنا لمكافحة الإرهاب عبر المنطقة من خلال تقديم المساعدة لتعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة

الإرهاب، وذلك عن طريق دعم ومأسسة التعاون بين قواتكم الأمنية وقواتنا، وترقية التنمية الاقتصادية، التعليم، المؤسسات الليبرالية والديمقراطية". (Christopher-Hemmer, op cit, p.57)

كما شهدت أيضا هذه المرحلة تزايدا في التنسيق الأمني والتعاون العسكري الأمريكي مع دول المنطقة. غير أن الولايات المتحدة في تعاطيها مع هذا الملف تولي الأولوية لتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية.

وعليه فقد أدركت الولايات المتحدة تمام الإدراك حقيقة التعاون الأمني المتعلق بتبادل المعلومات وقيمتها، فقد أشارت الجزائر في السابق إلى وجود علاقة بين الجماعة الإرهابية المسماة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال وبين تنظيم القاعدة قبل إعلان الجماعة السلفية انضواءها تحت لواء تنظيم القاعدة بصفة علنية.

بعد هذا الإدراك بدأ الاهتمام الأمريكي يتضح وبدأت الزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين في ميدان الدفاع والأمن تتوالى على الجزائر، وبدأت مرحلة جديدة من التعاون بين وكالة الاستخبارات الأمريكية والأمن الجزائري وتم التفاهم على مخطط عمل يهدف إلى إنشاء آليات لمراقبة ومتابعة التحركات الإرهابية عبر الدول وتنفيذ عمليات القبض عليهم، دخل البلدان في إطار تعاون هام يخص ميدان تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد الجيش الجزائري بالمعلومات وصور الأقمار الصناعية لتسهيل عملية ملاحقة الجماعات الإرهابية، كما تقوم الجزائر بتزويد الأمريكيين بالمعلومات التي تطلبها حول الإرهابيين، وعليه ودائما في هذا الإطار فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات خاصة بالتعاون الأمني والمتعلقة أساسا بالجانب القانوني والقضائي الذي يسمح بمنع هروب الإرهابيين دون عقاب، وملاحقة الإرهابيين وتسليمهم وكذلك تسليم متهمين بالقيام بأعمال إرهابية، مع منع تقديم الفدية للإرهابيين.

المبحث الثالث: تحديات الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي

تواجه السياسة الخارجية الأمريكية عدة تحديات تعيق تحركها أو تقلل من هامش مناوراتها الرامية إلى السيطرة وبسط نفوذها، بهدف حماية مصالحها الحيوية المتواجدة على مستوى منطقة المغرب العربي، وعليه سوف تنطرق إلى تحليل بعض العناصر التي تعرقل المسار الصحيح لتفعيل السياسة الأمريكية وتنفيذ مخططاتها في المنطقة.

هذه التحديات تتمثل في قضية الصحراء الغربية التي تعتبر أزمة متعددة الأطراف، فبالإضافة إلى الأطراف المباشرة التي هي المغرب وجبهة البوليساريو، هناك أطراف غير مباشرة ممثلة في فواعل إقليمية والتي هي الجزائر وموريتانيا، وهناك فواعل دولية ممثلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، إضافة إلى المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

هذه الأزمة التي كانت مصدرا للتوتر في المنطقة، كانت أيضا سببا في تدخل بعض القوى الدولية في شؤون دول المنطقة وتعرضها للابتزاز السياسي سواء من طرف الولايات المتحدة أو القوى الأخرى على غرار الاتحاد الأوروبي.

كذلك من بين التحديات نجد النفوذ الأوروبي عموما والفرنسي خصوصا في المنطقة نتيجة لعدة اعتبارات تاريخية وسياسية، بداية من اعتبار أن المنطقة تخضع لتقليديا للسيطرة الفرنسية خصوصا في إطار التقسيم العالمي للأدوار بين القوى الكبرى، وعليه فقد سعت الدول الأوروبية دوما إلى إخضاعها لنفوذها وإبقائها تحت سيطرتها، غير أنه مع انقضاء مرحلة الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي بانتهاء الاتحاد السوفياتي، زالت تلك الأسباب التي كانت تجمع وتوحد دول المعسكر الرأسمالي على احترام مناطق النفوذ، وبرز إلى الوجود صراع اقتصادي تنافسي محموم، وسباق على النفوذ والهيمنة. ناهيك بأن الوحدة التي صنعها -داخل الغرب- وجود خطر شيوعي في أوروبا والعالم، لم تعد تجد لنفسها ما يبرر استمرارها على النحو الذي قامت عليه منذ النصف الثاني من الأربعينيات (بلفريز وآخ، 2004، ص 74)، إن الدافع إلى هذا الاهتمام هو ما تملكه هذه المنطقة من مواد أولية، وبخاصة البترول الذي لم يعد العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد الأمريكي فحسب، بل أيضا لكل الاقتصاد العالمي، وأصدق تعبير على هذا هو تلك الفكرة التي طغت على أذهان منظري الاستراتيجية العالمية والتي مفادها أن من يسيطر على مصادر الطاقة في العالم يضمن السيطرة على العالم نفسه، لقد تجلى صدق هذا الشعور في تسابق الدول الكبرى وتنافسها على منطقة المغرب العربي عن طريق نسج علاقات وثيقة هدفها هو إبقاء البلدان المنتجة للطاقة لتبعية القوى الكبرى مهما تنوعت أشكال هذه التبعية وتعددت مجالاتها .

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية من بين القضايا التحررية في المنطقة وأقدمها، فهذه القضية التي تعتبر تصفية استعمار تعد بحق أهم قضية أمنية تؤرق دول المغرب العربي منذ استقلالها عن أوروبا، وتشكل حجرة عثرة أمام طموحاتها الإقليمية وتحول دون تجسيد سياسة جهوية أمريكية، لكونها تمثل جوهر الخلاف بين أهم وأقوى دولتين في المنطقة (الجزائر والمغرب) المتمسكتين بموقفهما من النزاع منذ اندلاعه عام 1975، يضاف إلى ذلك المواقف الدولية الفرنسية والأمريكية تحديدا التي تصب في خانة استمرار الوضع القائم (Statu Quo) (محمد بلخيرة، ص.252).

يظهر الموقف الأمريكي تجاه قضية الصحراء الغربية في الدور الذي تلعبه والذي يتوافق مع مصالحها الحيوية، فالولايات المتحدة تقف من هذه القضية موقفا وسطا لا يغضب المغرب باعتباره الحليف الاستراتيجي، ولا يهمل الجزائر باعتبارها أهم شريك اقتصادي في المنطقة خاصة بالنسبة لسوق الطاقة، وعليه فقد كانت مواقف مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تنظر إلى هذه القضية من زاوية المصلحة الخاصة، فهي تراقب الوضع عن بعد جاعلة من تطور الأوضاع في المنطقة إلى حد النزاع المسلح

خطا أحمر لا يجب تجاوزه، حيث ترى في تطور الأوضاع إلى هذا الحد مساسا بمصالحها الحيوية في المنطقة.

إن الموقف الأمريكي الغامض تجاه هذه القضية له ما يفسره، فالمصالح الأمريكية في المغرب تختلف عن مثيلاتها في الجزائر، فواشنطن ترى في المغرب حليفا تقليديا جديا وقيم علاقات متميزة مع إسرائيل، وبالتالي فإن استمرار تحركه في العملية الشرق أوسطية (احتضن أول مؤتمر للشرق أوسطية) مسألة بالغة الأهمية، كما أنه يلعب دورا في الحرب على الإرهاب" (بن عنتر ع ن، 2005، ص ص 66-67)، هذا الوضع ليس وليد الساعة، بل هو منذ زمن الحرب الباردة، حيث كثيرا ما اعتبر المغرب نموذجا للديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة حسب المفهوم الأمريكي. إن الغموض الذي يكتنف موقف الولايات المتحدة مرده إلى أنها لا تريد أن تغضب أحد الطرفين المتنازعين (الجزائر والمغرب)، هذا حسب رأينا، إن لم يكن كذلك "فلماذا لم يأت الأمريكيون بأجوبة مبتكرة لهذا النزاع الذي كان سببا وراء تجميد مختلف المبادرات التي أطلقت في المنطقة، كذلك فإنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تبقي هذا الوضع قائما، حتى وإن كانت هذه المسألة سببا في تعطيل كثير من المشاريع و"سممت العلاقات بين الرباط والجزائر إذا جاز القول إلى غاية إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989، يمكن أن نضيف أيضا أنها عطلت لسنوات المجهودات المبذولة لتأسيس هذا الاتحاد. (Bouhou, Kassim, France, 2010, p 4)

لقد شكلت قضية الصحراء الغربية منذ بدايتها بؤرة توتر وصراع على مستوى منطقة المغرب العربي، فهذه القضية لا تمثل عقبة كبيرة أمام ترجمة الاتحاد المغاربي على أرض الواقع فحسب، بل تشكل تحديا يحول دون تجسيد سياسة جهوية أمريكية في المنطقة.

إن ما يثير مخاوف الولايات المتحدة في المنطقة، هو حالة عدم الاستقرار التي ميزتها خلال السنوات الأخيرة، والتي كانت بداياتها مع ما سمي آنذاك بموجة الربيع العربي، فحالة الأمن والاستقرار تعتبر المناخ الأنسب الذي يتيح للولايات المتحدة بتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها وطموحاتها القومية، إن حالة عدم الاستقرار المخيمة على المنطقة التي أثبتت معطيات ما بعد الربيع العربي أنها معرضة إلى كافة الاحتمالات باتت تشغل الأمريكيين أكثر من أي وقت مضى، حيث صرح دبلوماسي أمريكي سابق في تونس " من المؤكد أن الأمر يتعلق بمنطقة من العالم، حيث يمكن أن تؤثر حالة عدم الاستقرار على الحلفاء الأكثر أهمية وعلى الموارد الطبيعية الحيوية، وفي نفس السياق، أوضح وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهن على هامش زيارته إلى الرباط في فيفري 2000 بأن هذه التحديات ترتبط أساسا "بأخطار عدم الاستقرار أكثر مما هي تهديدات محددة أو خاصة" (محمد بلخيرة، ص 253)، إن ما يقض مضجع الأمريكيين هو احتمال وقوع انقلاب على الأنظمة السياسية الصديقة من طرف قوى معارضة أخرى تحمل العداء للولايات المتحدة وللغرب عموما على شاكلة الجماعات الإسلامية المتطرفة.

المطلب الثاني: النفوذ الأوروبي (الفرنسي) في منطقة المغرب العربي

بالرغم من أنّ فرنسا وبعض الدول الأوروبية تعتبر المغرب العربي جزءاً من مجالها الحيوي الذي لا يمكن مزاحمتها فيه، إلا أنّ ما جرى من أحداث على الساحة الدولية خصوصاً أحداث 11 سبتمبر 2001، مكنت الولايات المتحدة من أن تجعل هذه المنطقة ضمن اهتماماتها، وعليه فقد أظهرت مبادرات سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتحكم فيها اعتبارات المصالح الحيوية للطرفين، فالولايات المتحدة تنظر إلى المغرب العربي باعتباره ضامناً للمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة وأن بعض دوله (المغرب) يتمتع بصفة الحليف الاستراتيجي خارج الحلف الأطلسي في حين ينظر الاتحاد الأوروبي وفرنسا خصوصاً للمنطقة على أنها المجال الحيوي للمصالح الأوروبية بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط الطرفين إبان الحقبة الاستعمارية.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنطوي على مزيج من التوافق والتنافس في نفس الوقت، فمن الناحية الأمنية والسياسية هناك تقاسم وتوزيع للأدوار، بحكم الاتفاق على قضايا مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، أما على الصعيد الاقتصادي فإن الأمر يختلف بالنظر إلى التضارب في المصالح وزيادة حدة التنافس على كسب المزيد من المزايا الاقتصادية والتجارية في المنطقة.

بخصوص الجانب التجاري، فإن التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ما انفك يحدث، حيث كان للاتحاد الأوروبي دوماً استراتيجية يسعى من خلالها إلى احتواء المنطقة تجارياً عن طريق التفكير في تجسيد مشروعه الرامي إلى إقامة منطقة تبادل حر أورو-متوسطية في أفق 2010، حيث سبقتها الولايات المتحدة إلى ذلك وتمكنت فعلياً سنة 2004 من توقيع اتفاقية التبادل الحر مع المغرب مما أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي، الذي اعتبر هذه الاتفاقية أنها تتعارض مع تعميق العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، ثم ردت الولايات المتحدة على هذا الموقف الأوروبي الذي اعتبره "روبرت زوليك" بأنه يمثل رؤية رجعية". (سمير حمياز، 2014، ص. ص 267، 268)

وعليه فإن هذه التصريحات الرسمية المتبادلة، تدل على حدة التنافس القائم بين الطرفين حول مصادر الطاقة التي تتوفر عليها المنطقة ككل وهي التي جعلت دول الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى مثل الصين تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها.

لقد أصبحت منطقة المغرب العربي تشكل أهمية بالغة لهذه الدول لما تتمتع به من موارد خام لم تستغل بعد وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة انشغالا لمختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة.

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، كان بدافع إضعاف تأثير النفوذ الفرنسي فيها ومحاولة احتواء دولها من خلال تفعيل ما يعرف بالمخططات الأمنية في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب، حيث منحت أحداث 11 سبتمبر الذريعة الملائمة للولايات المتحدة الأمريكية للتحرك عسكرياً، وضرب أي هدف في أي منطقة من العالم، معتمدة في ذلك على قدرتها الاقتصادية الفائقة وتفوقها العسكري الذي لا مثيل له، من أجل الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي وفرض سياسة أحادية لا تراعى فيها مصالح الآخرين، كما جاء في مذكرات جورج بوش : إن علينا ببساطة أن نقود الآخرين ... وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الاستقرار في العلاقات الدولية، وذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة ... وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم. (اناتولي أوتكين، 2003، ص 24).

*-خاتمة

لقد كان للموقع الاستراتيجي دور مهم في تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة ومنطقة المغرب العربي بداية من عملية الإنزال العسكري لقوات الحلفاء، التي أصبحت البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة.

إن السيطرة الأمريكية على الصعيد الدولي قد تكرست أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر، التي كانت دافعا للهيمنة الأمريكية على العالم، فتزعم الولايات المتحدة للاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب كان له الأثر البالغ في تكريس التبعية الأوروبية لها.

إن المسألة الأمنية بمختلف تعقيداتهما؛ ومساعي الدول المغاربية المنخرطة فيما سوف لن تكون لها أية نتيجة إذا لم تعالج في إطار آلية متكاملة، أي أن تحقيق الأمن يجب أن يتناول الأسباب العميقة والدوافع الجوهرية لمجمل التهديدات التي تشغل المنطقة بأكملها وتستهدف أمنها الإقليمي.

أما قضية الصحراء الغربية، فباعتبارها قضية مطروحة على مستوى هيئة الأمم المتحدة إلا أن الولايات المتحدة تريد بطريقة أو أخرى أن تجعل منها ورقة ضغط في يدها على دول المنطقة بغرض الابتزاز السياسي.

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من تحولات استراتيجية، مساهمة فعالة في صد اهتمام الولايات المتحدة الشديد عن إيجاد تسوية لنزاع الصحراء الغربية، فانصرافها الكلي نحو محاربة الإرهاب الدولي قد زاد من نسبة إهمالها لهذا الملف ولو نسبياً، خاصة بعد استقالة المبعوث الأممي الخاص بالصحراء الغربية السيد جيمس بيكر.

بعد أحداث 11 سبتمبر تغيرت المسلمات على المستوى الدولي، وأثرت هذه الأحداث بدورها على منطقة المغرب العربي حيث لم تبقى هذه المنطقة محمية أوروبية كما كانت في السابق رغم صلاتها

التاريخية والثقافية والاقتصادية التي ربطتها بأوروبا لحقبة طويلة، فصار النفوذ الأوروبي في المنطقة مهددا بتسارع النشاطات والمبادرات الاقتصادية الأمريكية على مستوى هذه المنطقة. وعليه فقد وضعت الولايات المتحدة استراتيجية تهدف من خلالها إلى احتلال مراكز نفوذ أو تأثير على طول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ولكي تحقق ذلك جندت كل ما لديها من وسائل عن طريق القيام بمبادرات شراكة اقتصادية لاستدراج دول هذه المنطقة لمساعدتها في إيجاد الحلول لمشاكلها الاقتصادية وسد حاجياتها المختلفة لقطع روابطها القديمة مع أوروبا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

* المؤلفات

- أ - البار، أمين وبسكري، منير. (2014). مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية.
- ب - أوتكين، اناتولي. (2003). الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، (ترجمة أنور محمد إبراهيم، ومحمد نصر الدين الجبالي). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (تاريخ النشر الأصلي).
- ج - مردان، باهر. (2014). الاستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين: د. د. ن.
- د - بلقزيز، عبدالإله. (2004). الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الإهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، في ادموند، غريب (وآخ)، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي(22).
- هـ - المدني، توفيق (2006)، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- و - العجولين، خالد أحمد الأسمر. (2019). جيوسياسية المضايق البحرية .. وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي (دراسة حالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب 2003 – 2018)، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ز - فهمي، عبد القادر محمد. (2006). المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، الأردن: دار مجدلاوي.
- ي - بن عنتر، عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر- أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

* الأطروحات

- أ - بلخيرة، محمد. (2014). السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الاستراتيجية الغائبة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ب - بخوش، صبيحة. (2007). اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

* المقالات

ا - زرقون، الحاج اسماعيل. (2010). المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 9: 229 – 244.

ب - سعيد، الهوسي، (شتاء 2012)، مكانة المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، الصفحات 32 – 54.

ج - سمير، حمياز. (2014)، الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو – أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيو اقتصادي، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 4، الصفحات 250 - 277.

د - سمير، قط. (جوان 2017)، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات، أبعاد فرص وقيود، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 9، الصفحات 127 - 138.

هـ - عبد العالي، عبد العالي حور. (2019)، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 178، الصفحات 186 - 212.

و - مجيد، كامل حمزة. (2011)، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، الصفحات 118 - 148.

* مواقع الانترنت

ا - برقوق، امحمد. (06/01/ 2010). التهديدات الأمنية في المغرب العربي – مقارنة الأمن الإنساني، من الموقع:

<http://www.elbouragh.info/ar/2010-06-01-23-17-24/609-2011-01-02-12-18-53.html>

تاريخ التصفح: 2011/01/02

المراجع باللغة الأجنبية

مقالات المجلات

A- Bouhou, K. (2010). Le Maghreb dans son environnement régional et international Stratégie et présence Economiques des Etats – Unis au Maghreb, **Note de l'IFRI**, France.

B- Christopher, H.(2007). U.S. Policy Towards North Africa: Three Overarching Themes". **Middle East Policy**. XIV, (4),.

C- Khadija Mohsen finan, (juin 2008), Les Défis Sécuritaires Au Maghreb, **Note de l'IFRI**, France.

D- Marc Bonnefous, (1990), Le Maghreb : repères et rappels, **Centre des Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes**, France.